داعياً إلى توسيع التعاون في الأطر الإقليمية..

عارف يدعو لتفعيل الأسواق الحدودية بين إيران وباكستان

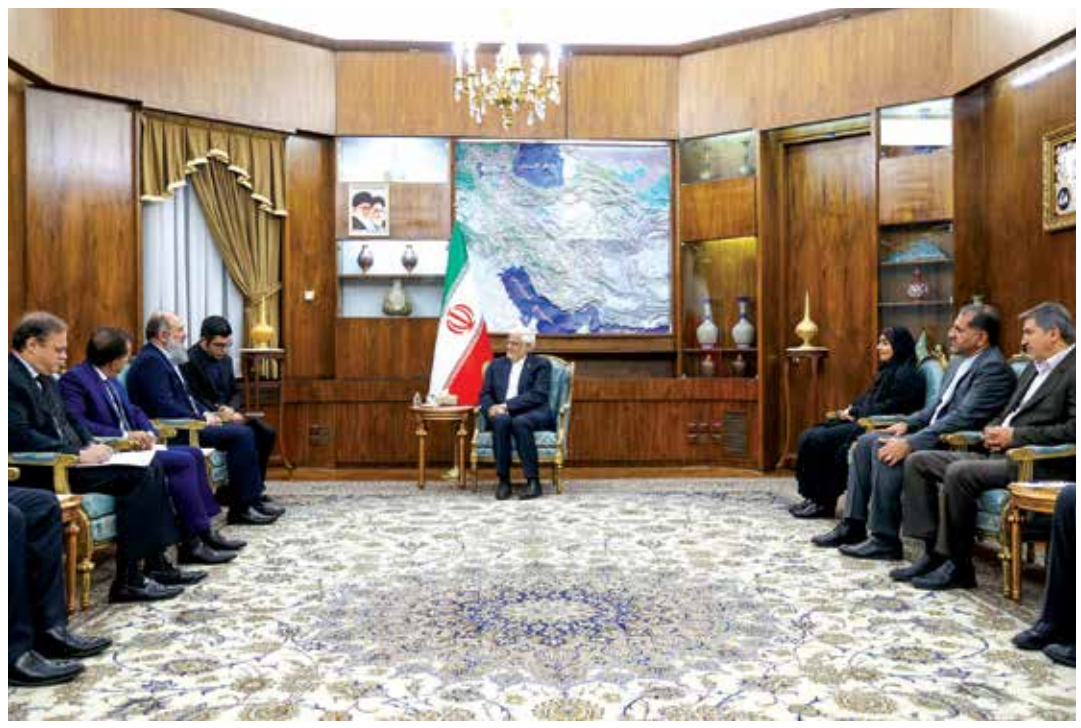

وزيرة الطرق تعلن عن توقيع ١٣ مذكرة للتعاون خلال الاجتماع الثاني والعشرين للجنة التعاون الاقتصادي المشتركة

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد رضا عارف، خلال لقائه يوم الثلاثاء في طهران بوزير التجارة الباكستاني جام كمال خان، ضرورة تفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وباكستان؛ منوهاً إلى أهمية تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بشأن الأسواق الحدودية بين البلدين.

وأشار عارف، في هذا اللقاء، إلى العلاقات التاريخية والثقافية والدينية العميقة التي تجمع الشعبين؛ واصفاً هذه المشتركات بأنها توفر أرضية خصبة لتوسيع التعاون الثنائي في مختلف المجالات، لاسيما الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية.

وأعرب نائب رئيس الجمهورية عن شكره لمواقف باكستان حكومة وشعباً خلال الحرب الـ١٢ يوماً الأخيرة؛ مؤكداً بأن صوت باكستان كان واحداً في تلك الأيام وهو دعم إيران وإدانة إعتداءات الكيان الصهيوني.

وأضاف: إن البلدين يتبنيان مواقف متقاربة فيما يخص القضايا السياسية والإقليمية والدولية، بما فيها القضية الفلسطينية.

وزير التجارة الباكستاني: توصلنا إلى اتفاق وتفاهم مع إيران في جميع المجالات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك

وشدد عارف بأن غياب وحدة الموقف بين الدول الإسلامية أفسح المجال أمام الكيان الصهيوني لمهاجمة الشعب الفلسطيني؛ مؤكداً بأن تعزيز التضامن الإسلامي هو السبيل الوحيد لردع الاعتداءات الصهيونية وحماية حقوق الأمة الإسلامية. ودعا إلى توسيع التعاون بين طهران واسلام آباد في الأطر الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة التعاون الاقتصادي «إيكو»؛ مشيراً إلى استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتقاسم خبراتها في مجالات التكنولوجيا المتقدمة كالذكاء الاصطناعي، وبما يسهم في رفاه شعبي البلدين. كما دعا إلى تنمية التعاون السياحي والارتقاء بمستوى المبادلات الاقتصادية بين إيران وباكستان عبر آليات متعددة من بينها تجارة المقايضة.

من جانبه، أعرب وزير التجارة الباكستاني عن شكره لإيران على كرم الحفاوة والاستقبال، وقدّم تعازيه باستشهاد عدد من القادة والمواطنين خلال الحرب الصهيونية الأخيرة؛ مؤكداً على أن باكستان أدانت بوضوح تلك الاعتداءات. وأشاد كمال خان بمبادرة إيران في الوساطة بين باكستان والهند؛ مبيّناً أن اجتماعاته في طهران، خصوصاً مع وزيرة الطرق وبناء المدن، كانت مثمرة.

وأكد الوزير الباكستاني أن انعقاد المنتدى الاقتصادي في إيران بمشاركة أكثر من ٥٠٠ ناشط من القطاع الخاص، فتح آفاقاً جديدة للتعاون بين البلدين؛ مشيراً إلى أن هناك طاقات كبيرة لزيادة حجم المبادلات التجارية، ودعا إلى تطوير التعاون الثنائي في مجال الأمن الغذائي.

الوصول إلى ١٠ مليارات دولار في التجارة

من جانبها، أعلنت وزيرة الطرق وبناء المدن الإيرانية، فرزانه صادق، عن توقيع ١٣ مذكرة للتعاون خلال الاجتماع الثاني والعشرين للجنة التعاون الاقتصادي المشتركة بين إيران وباكستان؛ مؤكدة بأن هذه الاتفاقيات ستهيئ الأرضية لزيادة التعاون التجاري الثنائي وصولاً إلى ١٠ مليارات دولار سنوياً.

وفي تصريح لها خلال حفل اختتام الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الاقتصادية المشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية الإسلامية الباكستانية، يوم الثلاثاء، لفتت الوزيرة صادق إلى أن هذا الاجتماع يعقد بعد توقف استمر ٣ سنوات، وقد اختتم أعماله بنجاح.

وعبّرت وزيرة الطرق عن تقديرها لـ«الحكومة والبرلمان والشعب ووسائل الإعلام في دولة باكستان الصديقة والشقيقة والجارة المسلمة، لقاء مواقفهم الداعمة بامتياز خلال العدوان الذي شنه الكيان الصهيوني على مدى ١٢ يوماً ضد إيران». كما عزّت وزيرة الطرق بضحايا حادث السيل الذي وقع في باكستان مؤخراً.

وفي ختام هذه المراسم، تم التوقيع على محضر اجتماع للتعاون بين هيئة السكك الحديدية في كلا البلدين.

التوصل إلى اتفاق في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك

من جهته، قال وزير التجارة الباكستاني: لقد توصلنا إلى اتفاق وتفاهم مع إيران في جميع المجالات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك؛ كما أعلن عن التحضير لعقد الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الاقتصادية المشتركة في أقرب وقت ممكن بهدف متابعة هذه الاتفاقيات.

كمال خان أدلى بهذا التصريح في ختام أعمال اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية الإسلامية الباكستانية، مردفاً: لقد عقدنا في هذه الزيارة العديد من الاجتماعات مع مسؤولين إيرانيين، بمن فيهم وزيرة الطرق وبناء المدن، ووزير الصناعة والتعدين والتجارة، ووزير الجهاد الزراعي، والنائب الأول لرئيس الجمهورية. وأضاف: إلى جانب المحادثات والتفاهمات الثنائية، انضمت إلينا ٥٠ شركة باكستانية على هامش نشاطات اللجنة المشتركة، وعقدت اجتماعات عمل مع نظيراتها الإيرانية.

وفي الختام، أشار وزير التجارة الباكستاني إلى أن «هذه لم تكن لتتحقق لولا دعم رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف والرئيس الإيراني مسعود بزشكيان».

البلدان يناقشان توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية

تطوير التعاون الاقتصادي.. محور مباحثات وزير الصناعة الإيراني في كابول

أكدت الوفود الاقتصادية والتجارية الرفيعة المستوى من إيران وأفغانستان، خلال زيارة وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني إلى كابول، على ضرورة تمهيد الطريق لرفع حجم التبادلات التجارية السنوية بين البلدين إلى سقف ١٠ مليارات دولار.

وعُقد الاجتماع الاقتصادي والتجاري بين إيران وأفغانستان في كابول بحضور وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني سيد محمد أتابك، ووزير الصناعة والتجارة في الحكومة الأفغانية نورالدين عزيزي.

وأصدرت وزارة الصناعة والتجارة التابعة لحكومة طالبان بياناً، أفادت فيه بأن الطرفين ناقشا توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية وترانزيت؛ بالإضافة إلى تطبيق تعريفات تفضيلية للتغلب على العقبات القائمة. وشملت المواضيع الأخرى المطروحة معالجة مشكلات تتعلق بمذكرة الحجر الصحي، ورفع القيود غير الجمركية على المنتجات الزراعية الأفغانية، وتسهيل عبور البضائع عبر المعابر الحدودية في ميلك، دوغارون، تشابهار وميناء بندرعباس.

كما تمت مناقشة مقترحات تتعلق بعقد مؤتمرات مشتركة سنوية بين أفغانستان وإيران، وشراء القطن الأفغاني، وضمان تشغيل الكهرباء على مدار الساعة في معبر شيخ أبو نصر فراهي، وتنظيم السفن بسعة ٥٠ حاوية في ميناء تشابهار.

وبحسب البيان، التزمت إيران بمتابعة معالجة المشاكل المطروحة، وتقديم التعاون اللازم لتحقيق الهدف المتمثل في زيادة حجم التجارة السنوية إلى ١٠ مليارات دولار، مع التأكيد على مزيد من التنسيق والتعاون بين البلدين في مجالات التجارة والترانزيت والاستثمار.

وقبل هذا الاجتماع، التقى الوفد الإيراني رفيع المستوى مع عبدالغني برادر، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حكومة طالبان، لإجراء محادثات.

وأشار حسين روستائي، المستشار التجاري للسفارة الإيرانية في كابول في كانون الثاني/ يناير الماضي، إلى استمرار نمو العلاقات التجارية بين إيران وأفغانستان خلال العامين الماضيين، وقال: وفقاً لتقارير وزارة الصناعة والتجارة الأفغانية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٢٤ نحو ٣ مليارات و١٩٧ مليون دولار، مسجلاً نمواً بنسبة ٨٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣ من حيث القيمة. وتواجه التجارة بين إيران وأفغانستان خلال السنوات الماضية تحديات عدة، مثل القيود على الترانزيت، والمشكلات المصرفية، والمسائل المتعلقة بالحجر الصحي. وزيادة حجم التبادلات التجارية إلى ١٠ مليارات دولار لن تعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين فحسب، بل ستمهد أيضاً الطريق لتطوير التجارة الإقليمية.

وتشمل مجالات التعاون بين البلدين الاستثمار، وترانزيت البضائع، والتعريفات التفضيلية، وتفعيل الموانئ والمعابر الاستراتيجية مثل تشابهار وميلك، ما قد يخلق فرصاً اقتصادية جديدة لأفغانستان ويعزز دور إيران كشريك تجاري وترانزيت رئيسي في المنطقة.

إيران الثامنة عالمياً في إنتاج خيوط الحرير

أعلن رئيس مركز تطوير صناعة الحرير في البلاد أنه وفقًا للإحصاءات العالمية للجنة الدولية لصناعة الحرير، تحتل إيران المرتبة الثامنة عالمياً في إنتاج خيوط الحرير.

وخلال اجتماع متخصص مع وفد اتحاد صناعة الحرير في أوزبكستان، وصف حبيب الله رضادوست «كيلان» بأنها أرض الشاي والأرز والحرير، وقال: نأمل من خلال المناقشات المشتركة والزيارات الميدانية لأعضاء اتحاد صناعة الحرير في أوزبكستان إلى المحافظة أن نهيئ الاستعدادات اللازمة لتعزيز التعاون بين البلدين في مجال صناعة الحرير وسلسلة القيمة الخاصة به.

وذكر رضادوست صناعة الحرير كتراث عريق، وإحدى المهن الدائمة والمشهورة لدى الشعب الإيراني، وأضاف: إن مرور طريق الحرير عبر إيران وازدهار صناعة الحرير في البلاد جعلنا ثالث دولة منتجة للحرير في العالم في مرحلة تاريخية؛ وعلى الرغم من أن تربية دودة القز، كغيرها من المهن، شهدت صعودًا وهبوطًا على مرّ الزمن، إلا أنها استمرت واستقرت حتى اليوم.

وأشار رئيس مركز تطوير تربية دودة القز إلى أن إيران تحتل حاليًا المرتبة الثامنة في إنتاج خيوط الحرير، وفقًا للإحصاءات العالمية الصادرة عن اللجنة الدولية لتربية دودة القز، وقال: دأبت وزارة الجهاد الزراعي على تضمين دعم تربية دودة القز وسلسلة قيمة الحرير، ومزارعي الحرير، والصناعات ذات الصلة في سياساتها وبرامجها. واعتبر إنتاج وتوزيع شرانق دودة القز الهجينة وشتلات التوت المعدلة بين المواطنين بأقل سعر باستخدام موارد الائتمان المدعومة إحدى طرق تطوير صناعة الحرير في إيران، وأشار إلى أن البحث والتثقيف والترويج لعلم وتكنولوجيا تربية دودة القز وسلسلة قيمة الحرير، وزيادة معارف وخبرات ومهارات مجتمع دودة القز، من بين برامج الدعم الأخرى التي تقدمها إيران بما يتماشى مع تطوير تربية دودة القز. وفي إشارة إلى عضوية إيران وأوزبكستان في اللجنة الدولية لدودة القز، قال رضادوست: يمكن لهذه القدرة أن تمهد الطريق للتعاون الثنائي في مجال تربية دودة القز وسلسلة قيمة الحرير. وأضاف: إن تحقيق إيران للاكتفاء الذاتي في إنتاج شرانق دودة القز الهجين الذي تحتاجه البلاد هو قدرة أخرى كنّا نصدرها في الماضي القريب إلى دول حول العالم، بما في ذلك أذربيجان وطاجيكستان واليونان.

إيران ثاني أكبر منتج للتمور في العالم

أعلن رئيس الجمعية الوطنية للتمور، بمناسبة إطلاق «اليوم الوطني للتمور»، أن إيران تأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد مصر في إنتاج التمور.

وقال رشيد فرّخي: إن متوسط استهلاك الفرد من التمور في إيران يبلغ نحو ٧/٥ كيلوغرام سنوياً. وأضاف: أن ٧٠٪ من الإنتاج يُستهلك محلياً بشكل مباشر أو عبر الصناعات التحويلية، فيما يوجّه ٣٠٪ للتصدير، وتقدّر قيمة صادرات التمور الإيرانية سنوياً بما بين ٤٠٠ و٥٠٠ مليون دولار.

وأشار فرّخي إلى أزمة الطاقة التي تضرب هذا القطاع، موضحاً: أن نقص الكهرباء في الآبار الزراعية والانقطاعات خلال موسم ذروة الحصاد يلحقان خسائر بالإنتاج. وأضاف: أن ارتفاع درجات الحرارة حتى ٥٥ مئوية يؤدي إلى إجهاد مائي يؤثر في جودة وكمية المحصول، كما أن نقل التمور إلى المخازن المبردة يتعرض للمشاكل بسبب تزامن العملية مع ذروة الاستهلاك الكهربائي والانقطاعات المتكررة.

وانتقد رئيس الجمعية الوطنية للتمور فرض ضريبة بنسبة واحد في المئة على صادرات التمور مؤخراً، واصفاً القرار بأنه يزيد الضغط على المزارعين الذين يعانون أصلاً من صعوبات التصدير والعقوبات وارتفاع التكاليف، وقال: إن هذه الضريبة نُظر إليها فقط كوسيلة لزيادة الإيرادات، لا كحل لمشكلة المياه في إيران. وأوضح: أن قيمة الصادرات الزراعية الإيرانية تتراوح بين ٤/٥ و٥ مليارات دولار سنوياً، وبالتالي فإن نسبة واحد في المئة لا تتجاوز ٢٠ إلى ٣٠ مليون دولار، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بعائدات النفط أو تكاليف قطاع الطاقة، ولن يكون له تأثير فعلي في تحسين وضع المياه.

وأضاف: إن الحل يكمن في معالجة أزمة الآبار غير المرخصة التي يقدر عددها بما بين ٥٠٠ ألف ومليون بئر، معتبراً أن الضريبة الهامشية المفروضة لن تسهم في حل أزمة المياه، بل ستوجه ضربة خطيرة لصادرات المنتجات الزراعية.

وأكد فرّخي أن أبرز مشكلة يواجهها المزارعون حالياً هي تأمين مصادر الطاقة، خصوصاً الكهرباء، لافتاً إلى أن الانقطاعات تتسبب بخسائر فادحة للقطاع الزراعي. كما شدد على الحاجة إلى رقابة صارمة على جودة المبيدات والأسمدة المستوردة، التي قال إن كثيراً منها لا يرقى إلى المستوى المطلوب ولا يخضع لإشراف دقيق على الاستخدام.